

ومما يذكره في المجموع **فرح** لو خرفه بشعر نحو الخ
والشعر رطب ظهر بالفصل ظاهره دون حال الخرفه ويعني حده فالأثر
الروحاني المنبأ به ويصلي فيه الفريضة والنوايا فالعصوم البليوي به طأ
في الروضة في الأضواء خالفا لما في التحقيق من أنه لا يصلي فيه **ويحسب**
المقيم ولو كاصيا باقامته والمسافر سفره قصيرا أو طويلا وهو
خاص بسفره وكذا حال سفره متتابع فيه **القصر يوما ولياليه** كاملين
فيستبيح بالمسح ما يستبيح به بالوضوء في هذه المدة **ويحسب المسافر**
سفر القصر ثلثه أيام ولياليه فيستبيح بالمسح ما يستبيح به
بالوضوء في هذه المدة **ودلياليه** كما في السابعة أو الفصل وغير
مسما عن شريح ابن هاني سألت علياً أن يجي طالب التوراة لله وجهه
عن المسح على الخفين فقال **جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم**
ثلاثة أيام ولياليه للمسافر ويوم ولياليه للمقيم والمراة ولياليه
ثلاث ليال متصلة بها سوا يوم اليوم الأول للياليه أم لا فالواحد
في أثناء الوضوء الليالي العتاد اليوم اعتبار قدر الأيام منه من الليالي
لراوية أفاليه الرابع وعلى قياس ذلك يقال في مدة المقيم وما الخرج
تنبيه شمل الأطلاقه دأيم الحديث كالمسح بالوضوء فيجوز له للمسح
على الخنجر على الحجارة لأنه يجتاز الوضوء والاتفاقية لغيره ولا
يستفيد الصلاة بطهارته فيستفيد المسح أيضا لكن لو أحدث
بعد ليه غير حديثه لا يبيح فيما أن يصلي بوضوء اللبس من المسح
لغيره فقط ولنوا فالواحد أحدث وقتصلي بوضوء المسح فرضا
لم يمسح إلا لئلا فقط لأن مسحه مرتب على طهره وهو لا يبيح
أكثر من ذلك فإذ أردت بوضوءه أخرى وجب نزح الخنجر والطهر
الكامل لأنه صريح بالنسبة لما زاد على فرضه ونوايا فكانه
ليس على حديث حنيفة فإن طهره لا يرتفع الحديث **على المذهب**
أما حديثه الرابع فالأصح ما معه الاستنباط طهره من أن أضر

الدخول

الدخول في الصلاة الطهر لغيره وصلحها وحديثه يجرى بطلان طهارته
و**ابتداء المدة** للمسح وحسن المقيم والمسافر **حسين** انقضاء الزمن
الذي **يحدث** فيه **بعد لبس الخفين** لأن وقت جواز المسح
يبدأ بذلك فاحتبرت مدته منه فإذا أحدث ولم يمسح حتى
انقضت المدة لم يجزه المسح حتى يستأنز ليا على طهارة ولم
يحدث لم تحب المدة ولو بقى شهر مثلا لأنها عبادة مؤقتة فكان
ابتداء وقتها من حين جواز فعلها كالصلاة وعلمه متقدرا إن المدة لا
تجس من ابتداء الحديث لأنه رجا يستغرق غالب المدة وشمل
اطلاقهم الحديث بالنوم والامسح والمسح وهو كذلك **فإن مسح**
بعد الحديث المقيم في الحضر على خفيه ثم سافر سفر قصر **أو مسح**
المسافر على خفيه في السفر ثم أقام قبل استيفاء مدة المقيم **أو مسح**
منهما **مسح مقيم** تغليب الحضر لصالحته فيقتصر فلا ولا على مرة
حضر وكذا في الثاني إن أقام قبل مدته طاهره ولا واجب النزح وتجز
ما زاد كمره المقيم ولو مسح إحدى رجاليه حضر ثم سافر وسح الخنجر
سفره مسح مقيم لما صحبه الشورى تغليب الحضر خالفا للرافعي
ومثال ذلك لو مسح إحدى رجاليه وهو كاص ثم الأضرب بعد توثيقه
فبما يظهر **تنبيه** قد علم من اعتبار المسح أنه لا يخرق
بالحديث حصره وإن تلبس بالمدة ولا يصح وقت الصلاة
وعصيانه إنما هو بالخبر لا بالسفر الذي به الرخصة ولا
يشترط في الخنجر أن يكون حارا إلا أن الخنجر يستوفى به الرخصة
لأنه يجوز للرخصة بخلاف منع القصر وسفر العصوة إذ يجوز
له السفر بلبس المسح على المغصوب والديباج الصفيق والمتخذ من
فضة وذهب الرجال كالتيتم: بلباغ مغصوب واستثنى في القباب
مالمكان إلا ليس الخنجر محمأ بلسان وجهه نأه والفرق بينهما وبين
المغصوب أن الخنجر منتهي عن اللبس من حيث هو ليس فصادكا لخنجر الذي لا يمكن